البناء
السنة السادسة / الثلاثاء / 31 آذار 2015 / العدد 1746
Sixth year / Tuesday / 31 March 2015 / Issue No. 1746

عاصفة الحزم» السعودية... تورّط غير محسوب النتائج

◆ راسم عبيدات

مسار جديد في تاريخ المنطقة بدأ مع إعلان السعودية الحرب على اليمن، وتشكيل حلف عربي إقليمي لهذه الغاية، بتأييد أميركي– تركي ومباركة أوروبية وغربية، وترحيب خاص من «إسرائيل».

السعودية أعلنت «عاصفة حزمها» من واشنطن، تيمناً بـ«عاصفة الصحراء» الأميركية التي شنت على العراق من أجل تدميره، ومن ثم احتلاله، مبرّرة تدخلها العسكري واستباحة سيادة دولة مستقلة، تحت سمع وبصر المؤسسات الدولية وجامعة الدول العربية، بأنها تأتي من أجل دعم الرئيس اليمني «الشرعي» الهارب عبد ربه منصور هادي واستجابة لنداءاته. والمفارقة العجيبة الغريبة هنا، أنّ هذا التحالف بمكوناته ومركباته، هو الذي جند كلّ العصابات الإرهابية والمرتزقة من كلّ أصقاع وبقاع الدنيا، ووفر لهم كلّ مقومات القوة من مال وسلاح ورجال وتدريب وإيواء وإقامة ودعم لوجيستي وسياسي وإعلامي، من أجل قلب نظام الحكم في سورية وتدميرها وتفتيت جغرافيتها، وتحويلها إلى دولة فاشلة، في تعدّ صارخ ووقح على سيادة دولة مستقلة وعضو في هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التي أخرج نبيل العربي أختامها الصدئة والمثقلة بالغبار، ليصادق على العدوان واستباحة أرض اليمن، تحت شعار وذريعة معاهدة «الدفاع العربي المشترك»، تلك المعاهدة التي طال انتظار الفلسطينيين لأكثر من ستة وستين عاماً، لكي يروا ترجمات لها على أرض الواقع، بالتصدي للاعتداءات «الإسرائيلية» الوحشية عليهم، ما يمكنهم من استعادة أرضهم، لكنّ صدى صراخ أطفال ونساء فلسطين، لم يصل إلى مسامع الحكام العرب، وبات الفلسطينيون على قناعة بأنّ أغلب العرب هم جزء من المؤامرة على وجودهم ومشروعهم الوطني.

فجأة، اكتشف الفلسطينيون أنّ لدى العرب طائرات وأسلحة، لكنّ وجهتها ليست فلسطين، فهذا المسار غير مسموح لها به، فكانت وجهتها اليمن وربما تكون في ما بعد العراق وسورية، حسب تعليمات المشغل الرئيسي في واشنطن، فالجهاد في فلسطين من الكبائر، وفرض عين في الشام وبغداد وطرابلس.

وما هو مستغرب وغير مفهوم، تورط مصر والسودان في هذه الحرب، وليس لهذا التورط سوى تفسير واحد وهو المال الخليجي المدفوع من كرامة المصريين. يعيدنا التورط المصري في اليمن بالذاكرة إلى تدخلها في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، مع الفارق في الزمان والسياق والأهداف والتحالفات، فعبد الناصر تدخل لدعم القيادة اليمنية والشعب اليمني ضدّ التدخل السعودي في الشأن الداخلي، واليوم تتورط مصر لدعم التدخل السعودي في اليمن.

السعودية أعلنت الحرب العدوانية على اليمن، وفي جعبتها مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، وجاءت هذه الحرب في ظلّ تغيرات جيوسياسية استراتيجية تشهدها المنطقة، ما ينذر بأنّ السعودية ستكون الخاسر الأكبر، وأبرز هذه التغيرات هي أنّ إيران خصمها وعدوها المركزي الإقليمي، تقف على أعتاب توقيع اتفاقية «القرن» مع الغرب حول ملفها النووي، أما سورية فهي تتعافى سريعاً، حيث يحقق الجيش السوري المزيد من الانتصارات العسكرية على العصابات والتنظيمات الإرهابية التي أوجدتها السعودية ودعمتها تركيا وقطر وراهنت عليها لتكون «المعارضة المعتدلة» في أي حلّ سياسي مقبل، فتساقطت تلك العصابات والتنظيمات كأوراق الخريف. أما الجيش العراقي فقد بدأ، بدعم إيراني، باستعادة زمام الأمور وتحرير محافظة الأنبار وتكريت من عصابات «داعش»، وفي اليمن أصبح الحوثيون المدعومون من إيران على حدود السعودية، ما وضع عاصمتها بين فكي كماشة من بغداد إلى صنعاء، واقترب الإيرانيون والروس من السيطرة على باب المندب والبحر الأحمر، ناهيك عن السيطرة الإيرانية على مضيق هرمز.

لا تزال السعودية تواصل شنّ حربها العدوانية على اليمن، متصورة أنها قد تستطيع جرّ إيران إلى التدخل، ما يسهل تأليب العالم العربي والقوى الإقليمية والدولية عليها، قبيل توقيع الاتفاق النووي، وبالتالي تتمكن السعودية من خلط الأوراق، لكنّ طهران تعي حقيقة الأهداف السعودية، وهي أذكى من أن تتورط مباشرة في اليمن، وهي تدرك تماماً أنّ الحوثيين باتوا قادرين على استنزاف أي جيش غاز لبلدهم، وقد خبرت السعودية الحوثيين جيداً في حرب صعدة، الحرب السادسة، فالضربات الجوية التي تقوم بها السعودية وتحالفها العربي– الإقليمي، وتدمير البنية التحتية، والرهان على أنّ ذلك سيفقد الحوثيين السيطرة على الأمور، وعلى أنّ قوات هادي الرئيس المعزول والهارب والمثقل بالفساد، ستهبّ وتعيد السيطرة على الأوضاع، لم تحقق شيئاً سوى المزيد من الالتفاف الشعبي والجماهيري في اليمن حول جماعة «أنصار الله».

تريد السعودية لليمن أن يبقى فقيراً ومقسّماً ومعتمداً عليها من خلال قيادات ورقية وكرتونية تنفذ إرادتها وتأتمر بأمرها، وقد أحدث الظلم والفساد والفقر والجوع وتعمّق الجهل والتخلف والتفاوت الاجتماعي والطبقي والقمع والديكتاتورية والتحكم بكلّ مفاصل الدولة والسلطة ومواقع القرار، حالة كبيرة من التململ في المجتمع اليمني، وهذا ما دفع بالحوثيين إلى القيام بثورة شعبية جماهيرية ديمقراطية من أجل الإصلاح ومحاربة الفساد والتغيير ووقف «تغول» و«توحش» القوى الطفيلية والفاسدة على مؤسسات الدولة والجماهير الشعبية ونهب خيرات ومقدرات وثروات البلاد.

لم يكن في حسابات أميركا وحلفائها من مشايخ الخليج، أنّ الحوثيين سيتمكنون من السيطرة على اليمن، ليتضح لهم لاحقاً أنّ الجماهير اليمنية وقفت إلى جانبهم، وسهلت لهم بالتعاون مع الجيش السيطرة على العاصمة صنعاء أولاً، من ثم السيطرة على الجنوب عدن لاحقاً.

إنّ ما يجري في اليمن قد يمتد إلى البحرين والكويت، ما يشكل خطراً جدياً على حلفاء أميركا، كما أنّ تداعيات الزلزال اليمني والمؤامرة العربية ـ الخليجية التي تشارك فيها الدول المنتفعة من موائد الرحمن الخليجية (مصر،الأردن، والسودان) ستتجاوز حدود اليمن ومنطقة الخليج العربي، لتطال تأثيراتها كامل المنطقة، وخصوصاً السعودية.

ثمة عدة سيناريوهات مرجحة قد تخرج او تنتج عن هذا العدوان على اليمن،التسليم بأن شمال البلاد،قد خضع للحوثيين وحلفائهم،ولإيران من ورائهم ... وأحسب أن أصواتاً خليجية وسعودية بالذات،باتت تتحدث بوضوح عن هذا السيناريو وترجحه وتفضله،بل وباتت تتوسع في الحديث عن مزايا الجنوب وأهله، قياساً بالشمال وقبائله وحوثييه.

وكذلك هذه الحرب قد تمهد لتسوية إقليمية شاملة ما بين موسكو وطهران من جهة،وواشنطن وحلفائها عربان الخليج وتركيا واسرائيل واوروبا الغربية من جهة اخرى،وقد تنزلق الأمور نحو حروب قد تخرج عن إطارها الإقليمي،لتشمل مروحة واسعة من الدول.

وختاماً أقول رغم كل ما يجري،ورغم العدوان على اليمن،فإن قاطرة التغيير بدأت باليمن وهي مستمرة لتنهي عقود من التسلط والديكتاتورية وإذلال الشعوب وحرمانها من ابسط حقوقها على يد ملوك وشيوخ وامراء إستعبدوها وأذلوها.

Quds.45@gmail.com

ممالك النفط و«الشرعية السياسية»!

◆ نصّار إبراهيم

ما سمعناه من خطابات ومعلقات وأناشيد عن «الشرعية السياسية» في قمة مهازل العرب في شرم الشيخ، مثير للضحك حتى الثمالة. هي فعلاً قمة «شرم الشيخ» اسم على مسمّى. فكم هم مضحكون وساذجون ومنافقون وبائسون وهم يتحدثون عن الشرعية السياسية.

عبد ربه منصور هادي الذي خلعته أغلبية الشعب اليمني مشغول بالشرعية السياسية، حتى ولو كان ثمنها تدمير اليمن ذاته وإبادة اليمنيين. المهم الحفاظ على شرعية فخامته، كذنب لآل سعود وأسيادهم وراء البحار وأمامها.

دعونا نغمض أعيننا ونصدّق حكاية «الشرعية السياسية» تلك، فمرحباً بالشرعية السياسية وأخواتها وعماتها وشقيقاتها وجاراتها وعشيقها أيضاً.

حسناً لنسأل، وذلك فقط من باب الحرص على صحة المولود الجديد في الخطاب الرسمي العربي في «شرم الشيخ» طبعاً، أي «الشرعية السياسية»، ولكي نفهم أو ندافع وربما نشارك في قصف اليمن، بما نملك من طائرات حتى ولو ورقية، دفاعاً عن الشرعية السياسية وقدّها الميّاس.

السؤالهو: ألم يكن رئيس أوكرانيا السابق فيكتور يانوكوفيتش، الذي انقلبت عليه العصابات المدعومة من الدول الكولونيالية الغربية ألم رئيساً منتخباً يحظى بالشرعية السياسية وقد طلب الدعم من روسيا؟ ماذا لو أنّ روسيا أبادت أوكرانيا دفاعاً عن شرعية الرئيس يانوكوفيتش؟ ولماذا لم يحفل عشاق «الشرعية السياسية» بهذا الانقلاب الفاضح عليها؟

سؤال آخر: يا عمدة مصر عبد الفتاح السيسي، وفقاً لهذه المعايير بالضبط، والتي تشنّون الحرب على اليمن بذريعتها، أليس من حقّ محمد مرسي التمسك بـ«الشرعية السياسية»؟ وماذا لو طلب التدخل الخارجي لتدمير مصر دفاعاً عن «شرعيته»؟

وبالنسبة إلى حركة حماس التي أعلنت أيضاً تمسكها بـ«الشرعية السياسية» في اليمن، وطبعاً السبب معروف وهو أنّ حزب الإصلاح أي حركة «الإخوان المسلمين» تؤيد «الشرعية السياسية» في اليمن، فيا حركة حماس المناضلة، ألم يكن ما قمتم به، وفق المعايير نفسها، في تموز 2007 في غزة انقلاباً على «الشرعية السياسية»؟ إذن من حقّ الرئيس الفلسطيني محمود عباس مطالبة العربان بالتدخل.

أليس الرئيس بشار الأسد الذي انتخبه أكثر من 88 في المئة من الناخبين السوريين، رئيساً منتخباً يحظى بالشرعية السياسية؟ فلماذا تدعمون وتسلحون وتموّلون كلّ مارق وقاتل وإرهابي وتكفيري يعمل لتقويض الدولة السورية والشرعية السياسية والدستورية في سورية العروبة والخير؟

هناك أسئلة كثيرة وأمثلة عديدة على مهزلة الشرعية السياسية وتوظيفها كخادمة للسياسات عند الضرورة. فهل يذكر قيام برويز مشرف بانقلاب عسكري عام 1999 على شرعية نواز شريف في باكستان، ومع ذلك تعاملت معه كلّ «الديمقراطيات العريقة» وممالك العربان؟ ماذا عن المحاولات الانقلابية التي كانت تنظمها الولايات المتحدة من وقت إلى آخر ضدّ الشرعية الثورية والسياسية والوطنية لرئيس فنزويلا الراحل البطل تشافيز، ولاحقاً ضدّ الرئيس الحالي مادورو؟

إنها مجرد أسئلة، وبالمناسبة، ولكي لا تخطئوا فإنني أوضح ما يلي: لقد استخدمت أعلاه تعبير ومفهوم الشرعية السياسية، وفقاً لمنطق العربان وليس وفقاً لمنطقي أنا، ذلك لأنّ «الشرعية السياسية» في واقع الأمر لا تساوي عندي خردلة إذا لم تكن ذات مضمون قومي وطني وتحرّري، مضمون يقوم على الكرامة والسيادة والاستقلال والحرية سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.

وبناء عليه، فإنّ أيّ نظام أو ملك أو زعيم أو قائد أو رئيس بلدية حتى، لا يلتزم في مواقفه وسلوكه بهذه المبادئ ويعكسها في برامجه وسياساته واستراتيجياته فهو فاقد للشرعية الوطنية التي هي أهمّ، مليون مرة، من الشرعية السياسية الشكلية، وبهذا المعنى بالضبط، فلا أحد من كلّ ملوك وأمراء وسلاطين النفط والرمال يملك أية شرعية سياسية، أي الشرعية القومية الوطنية الحرة وعلى كلّ المستويات، والتي يمكن تكثيفها بالسيادة الوطنية والاستقلال الكامل، (وهنا لم أقصد ولم أصل بعد إلى مفهوم الشرعية الثورية). ولهذا فهم ساقطون حكماً وشرعية، ساقطون سياسياً ووطنياً وقومياً، لأنّ كلّ الشرعيات السياسية الشكلية لا يمكنها أن تغطي على فضيحة احتلال فلسطين وقتل شعبها وتشريده وتدمير وتدنيس مقدساته، ففلسطين هي التي تعطي الشرعية وتمنعها، وأيّ حديث عن الشرعية السياسية في ظلّ الصمت والتواطؤ على احتلال فلسطين هو مجرّد لغو فارغ.

خفايا

توقف نائب بارز عند قول الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إنّ الحلّ في اليمن هو حلّ سياسي وليس عسكرياً، معتبراً أنّ المسؤول الدولي لا ينطق من عنديّاته، بل هو لطالما عبّر عن الموقف الأميركي، وسأل النائب المعنيّ: هل هذا الكلام هو بمثابة تنصّل أميركي من هذه الحرب، بعد أن دفع الأميركيون حلفاءهم في السعودية والخليج إلى أتونها؟ علماً أنّ مسؤولين في واشنطن كانوا قد أكدوا في وقت سابق أنّ الحوثيين يقاتلون «القاعدة»!

سلام من الكويت: لنتعاون في مواجهة تطورات المرحلة الراهنة

سلام مجتمعاً إلى الوفد الأردني في الكويت

وصل رئيس الحكومة تمام سلام، مساء أمس إلى الكويت، على رأس وفد وزاري للمشاركة في المؤتمر الثالث للدول المانحة، وكان في استقباله في المطار سفير الكويت في لبنان عبد العال القناعي، سفير لبنان في الكويت خضر حلوه وأركان السفارة اللبنانية في الكويت.

بعد استراحة قصيرة في صالون الشرف، توجه الرئيس سلام والوفد المرافق إلى فندق «الشيراتون»، حيث عقد عشاء عمل مع رئيس الوزراء الأردني عبدالله النسور وأعضاء الوفدين اللبناني والأردني.

وفور وصوله إلى مطار الكويت، قال سلام: «نحن هنا اليوم لنتعاون في مواجهة تطورات المرحلة الراهنة ويشكل عبئاً علينا جميعاً جراء النزوح الكبير لإخواننا المعذبين السوريين في لبنان وفي البلدان المجاورة لسورية، ولنتعاضد مع ما يبلسم معاناة هؤلاء، ويساعدنا نحن الدول المضيفة لهم في تحمّل هذا العبء. لذا، لا بدّ من اللجوء إلى البلدان الكبيرة المعطاءة مثل الكويت التي احتضنت المؤتمر الأول والثاني والثالث لتأمين مستلزمات المضي في مواجهة هذا الاستحقاق الكبير على أفضل وجه».

وأضاف: «نأمل أن يحقق هذا المؤتمر ما يتمناه سمو الأمير وجميع المحبين للبنان، ما يساعدنا على المضي في مسيرتنا لتحمل أعبائنا ومواجهة استحقاقاتنا كافة».

وقبيل مغادرته إلى المؤتمر، تبلغ رئيس الحكومة من السفير البريطاني طوم فليتشر بمساهمة إضافية لبريطانيا في تمويل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بقيمة مليون جنيه استرليني، بحسب بيان صادر عن السفارة البريطانية في بيروت.

كما استقبل في السراي الحكومية، المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبد الوهاب البدر، على رأس وفد من المكتب، في حضور رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر.

وقال البدر بعد اللقاء: «تحدثنا في شكل عام عن نشاط الصندوق الكويتي والاتفاقية التي تم توقيعها اليوم في مجلس الإنماء والإعمار، وبحثنا في الطلب الذي وجهه الرئيس سلام خلال لقائه سمو أمير الكويت في شرم الشيخ، حيث طلب الرئيس سلام استمرار عمل مكتب الصندوق في بيروت وتمديد عمله، وخصوصاً أنّ المكتب قد أنهى معظم أعماله التي كان بدأ تنفيذها عام 2007، وتبقى بعض المشاريع البسيطة والتي سيتابع تنفيذها مجلس الإنماء والإعمار. وبناء على طلب الرئيس سلام، تقرّر تمديد فترة عمل المكتب».

ومن زوار السراي: سفير ساحل العاج جيلبير دوه دجانهوندي، اللواء عصام أبو جمرة على رأس وفد من «التيار المستقل»، ورئيس جمعية تجار الحمرا زهير عيتاني على رأس وفد من الجمعية.

مقبل: للاتفاق على تعيين القادة العسكريين بدل شنّ الحملات المغرضة

أبدى نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع سمير مقبل استغرابه للحملة التي يشنها بعض القوى السياسية عليه على خلفية قرارات تأجيل تسريح بعض القادة والمسؤولين العسكريين المنتهية ولاياتهم، داعياً هذا البعض «إلى ممارسة واجباته السياسية والاتفاق حيث تدعو الحاجة من أجل توفير سبل تعيين قادة جدد»، بدل «شنّ حملات مغرضة بعيدة من المنطق الوطني».

وقال مقبل في حديث لـ«المركزية»: «على من يرغب في وقف مفعول قرارات تأجيل التسريح، أن يبادر إلى اتباع الآلية المعمول بها وإصدار قرار بتعيين من يلزم لملء المراكز العسكرية، ذلك أنّ القرارات الصادرة أجلت تسريحات ولم تمدّد ولايات لكون المهمّة الأخيرة منوطة بمجلس الوزراء، في حين أنّ الأولى تندرج ضمن صلاحياتي كوزير دفاع واستناداً إلى المرسوم 102 الذي يجيز لي بناء على اقتراح قائد الجيش تأجيل التسريح واستناداً إلى حالات معينة، متوافرة في الظرف الراهن».

وأوضح أنّ المادة 55 تنصّ حرفياً على الآتي: «بناء على قرار وزير الدفاع الوطني المبني على اقتراح قائد الجيش في حالات الحرب أو إعلان حالة الطوارئ أو أثناء تكليف الجيش بالمحافظة على الأمن»، وأضاف: «أما المادة 66 المتعلقة بتسريح الضباط، فتنص على أنه مع مراعاة أحكام المادة 55 من هذا المرسوم الاشتراعي يسرح الضابط حكماً عندما يبلغ من العمر أو في الخدمة الحدّ المبين أدناه، أي أنّ السن القانونية للعميد هي 58 وحدّ الخدمة الفعلية هي 42 سنة وللواء 59 هي السن القانونية و42 هو حدّ الخدمة الفعلية وللعماد 60 هو حدّ السن القانونية و44 هو حدّ الخدمة الفعلية».

وتابع مقبل: «تبعاً لذلك فإنّ قرارات تأجيل التسريح قانونية بالكامل لا بل ضرورية في ضوء العجز عن إكمال عقد المجلس العسكري المؤلف من ستة ضباط شغر منها ثلاثة مراكز ولو لم يصر إلى تأجيل تسريح الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء محمد خير، لكان المجلس تعطل بالكامل ودخل مرحلة الشلل التام في ظلّ تحديات تواجهها المؤسسة العسكرية، أقل ما توجب هيكلية متكاملة تمكنها من تنفيذ الخطط الأمنية في الداخل كما على الحدود في مكافحة الإرهاب».

وختم: «إذا كان حرصي على المؤسسة العسكرية وسلامة مسارها تهمة يرتكز إليها البعض لشنّ حملات سياسية، فانها مفخرة لي وليضطلع كلّ بدوره لتستقيم الدولة وتتعزّز المؤسسات من أجل قيامة الوطن».

بورتولانو عرض مع المسؤولين الوضع الأمني وتقرير الأمم المتحدة حول تنفيذ القرار 1701

ابراهيم مستقبلاً بورتولانو

جال رئيس بعثة «يونيفيل» وقائدها العام اللواء لوتشيانو بورتولانو على المسؤولين وعرض معهم الوضع الأمني، وخصوصاً في منطقة عمل القوات الدولية، والتقرير الأممي الأخير في شأن تنفيذ القرار الدولي 1701، فالتقى نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الوطني سمير مقبل، ووزير الخارجية جبران باسيل، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم.

وتطرقت المناقشات، حسب بيان لـ«يونيفيل» «إلى الوضع في منطقة عمليات اليونيفيل، مع التركيز في شكل خاص على الوضع الأمني، إلى جانب التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة في شأن تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1701، إضافة إلى قضايا متعلقة بالاجتماع الثلاثي الأخير».

وأكد بورتولانو «التزام يونيفيل الراسخ بالمهمات المنوطة بها بموجب القرار 1701، وإنجازاتنا حتى الآن هي شهادة على العلاقات الممتازة والتعاون القائم بين القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل»، معرباً «عن احترامي الكبير لجنود الجيش اللبناني الذين يواصلون التمسك بالتزاماتهم في ظل ظروف صعبة للغاية».

وأضاف: «كررت دعمنا المستمر لتعزيز قدرات القوات المسلحة اللبنانية، باعتبار ذلك هدفاً استراتيجياً لـ«يونيفيل»، وقد نمت شراكتنا وأصبحت أقوى وأكثر فعالية لناحية منع الحوادث وإيجاد حلول للمشاكل، وهذه النتائج ما كانت لتتحقق لولا الدعم القوي من قبل السلطات اللبنانية».

وأكد بورتولانو خلال اجتماعاته، «الأهمية التي توليها يونيفيل لعلاقاتها مع سكان الجنوب»، وقال: «أقدر عالياً الدعم والمساعدة التي أتلقاها من السلطات اللبنانية والقادة الروحيين والمجتمعات المحلية، التي مكنتنا في البعثة من متابعة سعينا المشترك للحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان في شكل أفضل».

ولفت إلى أنه أطلع المسؤولين «على الاجتماع الثلاثي الأخير، وكان من دواعي سروري أن أخبرهم أنّ كلا الطرفين جدّدا التزامهما بقرار مجلس الأمن الدولي 1701، وأكدا نيتهما الواضحة لمواصلة العمل مع اليونيفيل من أجل زيادة تعزيز البنية التحتية الأمنية على طول الخط الأزرق. كما أبلغتهما أنني تحقيقاً لهذه الغاية، أنوي متابعة الترتيبات العملية مع الأطراف، الأمر الذي يمكن أن يساعد في التخفيف من احتمالات التوتر أو الحوادث».

دربـاس: الحكومة حملت حاجات لبنان كدولة والحاجات الإنسانية إلى مؤتمر المانحين

جدّد وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس تأكيد «إنجاز خطة الاستجابة اللبنانية للأزمة السورية نهاية العام الماضي»، لافتاً إلى «أنّ هذه الخطة تلحظ لأول مرة مبالغ محدّدة للخزينة اللبنانية، وفقاً لخريطة طريق تدعم الاستقرار اللبناني وتستهدف جزءاً من الشعب اللبناني».

وقال درباس في حديث إذاعي: «لقد تقدمنا بمبلغ مليارين ومئة مليون دولار يقتطع منها مباشرة 37 في المئة لتدعيم الاستقرار اللبناني والبنى اللبنانية، أما الباقي أي 63 في المئة فهو يستهدف الحاجات الإنسانية للمقيمين على الأراضي اللبنانية لمليوني شخص: مليون من اللبنانيين ومليون من غير اللبنانيين».

وأعلن أنّ السفير الأميركي دايفيد هل أكد له «أنّ منحة كبيرة ستصل إلى لبنان وأنه لمس الشيء عينه من وزير الاقتصاد الألماني ووزيرة الثقافة الفرنسية والسفير السعودي ومن المسؤولين الكويتيين».

وأشار إلى أنّ «الحكومة ستذهب إلى مؤتمر المانحين في الكويت وفي جعبتها سلة تحدّد حاجات لبنان كدولة والحاجات الإنسانية للبنانيين والسوريين».

نشاطات

◆ عرض وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل الأوضاع العامة مع النائب في البرلمان القبرصي أنطونيوس حاجي روسوس. ثم استقبل سفير إندونيسيا ديماس سامودرا.

بحث البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي في الصرح البطريركي في بكركي، أوضاع الجامعة اللبنانية مع وفد برئاسة رئيس الجامعة الوزير السابق عدنان السيد حسين.

◆ استقبل قائد الجيش العماد جان قهوجي، في مكتبه في اليرزة، النائب قاسم عبد العزيز، ثم الوزير السابق وئام وهاب، وتناول البحث الأوضاع العامة في البلاد.

كما التقى قهوجي قائد القوات البريطانية في قبرص اللواء الطيار مايك ويغستون المكلف بمتابعة ملف التعاون العسكري اللبناني البريطاني، يرافقه الملحق العسكري المقدم جايمس كاشنير، وجرى عرض مراحل برنامج المساعدات البريطانية المقررة للجيش اللبناني.

قهوجي وقائد القوات البريطانية في قبرص (مديرية التوجيه)

سليمان عرض التطورات مع السفير السعودي

عرض الرئيس السابق ميشال سليمان الأوضاع في لبنان والمنطقة مع السفير السعودي علي عواض عسيري.

وأثنى سليمان خلال استقباله الوزراء سمير مقبل، أليس شبطيني وعبد المطلب الحناوي، على «موقف الحكومة اللبنانية في قمة شرم الشيخ المتطابق مع إعلان بعبدا، والذي ينصّ على تحييد لبنان عن الانخراط في صراعات المحاور ولا يحول دون التضامن مع الاجماع العربي وبالتالي تأييد الإجراءات التي تتخذها جامعة الدول العربية للحفاظ على أمن المنطقة العربية والدفاع عن شرعية دولها».

وقال: «لقد نجحت الدبلوماسية اللبنانية في شطب إعلان بعبدا من نص القرار الختامي بعد أن كان مذكورا في القرارات السابقة للجامعة وفي قرارات الأمم المتحدة وفي البيان الرئاسي لمجلس الأمن وفي الخلاصات الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم لبنان ISG»، متسائلاً: «أين المصلحة اللبنانية في التنكر لإعلان بعبدا الذي أيدته معظم الدول ومن بينها الدول الخمس؟».